الأمم المتحدة

A/CONF.198/8/Add.12

Distr.: General
25 March 2002
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مونتيري، المكسيك
١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال
جزء القمة: اجتماعات المائدة المستديرة على مستوى القمة

ملخصات اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

اجتماع المائدة المستديرة جيم - ٢ على مستوى القمة بشأن موضوع "المؤتمر الدولي لتمويل التنمية: استشراف المستقبل"

الخميس، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢ (بعد الظهر)

موجز من إعداد رئيسي الاجتماع

تابو إمبيكي، رئيس جنوب أفريقيا

هورست كولر، المدير العام لصندوق النقد الدولي

١ - كان هناك اتفاق عام بين المتكلمين على أن مشروع توافق آراء مونتيري يعتبر خطوة هامة وجوهرية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستشرافا للمستقبل، فإن التحدي يتمثل في الإبقاء على قوة الدفع وترجمة الأهداف الإنمائية للألفية ومشروع توافق آراء مونتيري إلى إجراءات ملموسة لتوفير الموارد التي ستحقق نتائج مجدية بالنسبة لفقراء العالم. وحتى لو توافرت الموارد، فإن النتائج المرجوة قد لا تتأتى بالضرورة. وعلى جميع أصحاب المصلحة أن يتحملوا نصيبهم من المسؤولية عن ترجمة المبادئ والالتزامات إلى أعمال، وأن يفعلوا ذلك دون إبطاء. ومن الضروري تعزيز التقدم خلال الأشهر القادمة،

270302 270302 02-30382 (A)
0230382

بما يمكِّن من الموافقة على تدابير تنفيذ ملموسة أخرى خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٢ - ومن بين المبادئ الأساسية التي تقوم عليها رؤية مشروع توافق آراء مونتيري تقاسُم المسؤوليات والتعهد المتبادَل بالالتزامات. فالبلدان النامية ملتزمة بتحمل المسؤولية الكاملة عن تحقيق التنمية فيها بإجراء إصلاحات هيكلية، مع تطبيق سياسات سليمة، وإدارة سليمة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، باعتبارها كلها دعامات أساسية لا غنى عنها. والمجتمع الدولي ملتزم بمساندة جهود البلدان النامية من خلال زيادة تدفق الموارد وتهيئة بيئة دولية أكثر مواتاة للتنمية. كذلك، فإن هذا النهج ''الثنائي الدعامات'' تقوم عليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣ - وبعد تحقيق توافق دولي في الآراء حول المبادئ، فإن على الحكومات أن تبني داخل بلدانها، المتقدمة والنامية على السواء، التأييد العام اللازم لترجمة رؤيتها الجماعية إلى عمل. وهذا يقتضي توافر الإرادة السياسية، في البلدان النامية للتغلب على الصعوبات الكثيرة التي تكتنف إصلاح المؤسسات والسياسات، وفي البلدان المتقدمة لتنمية المشاركة والتضامن مع البلدان النامية في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر. كما أن الأمر يقتضي جهودا متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة وجميع قطاعات المجتمع لتوفير الدعم في وضع وتنفيذ ورصد البرامج والأنشطة الإنمائية.

٤ - وفي البلدان المتقدمة، يتعين أن يكون عموم المواطنين مقتنعين بأن التنمية والحد من الفقر يجب أن يكونا من شواغل السياسة العامة الوطنية، وبأن تبديد هذه الشواغل يستلزم توفير موارد وإحداث تغييرات هيكلية. ونوَّه بعض المشاركين إلى التأييد الواسع للتنمية في بعض البلدان المتقدمة، سواء من حيث الالتزام بتوفير الموارد أو الاستعداد لإجراء الإصلاحات اللازمة. ولكن في معظم الحالات، لا سيما في مجال تحرير التجارة، يتعين بذل جهود إضافية ضخمة لتوعية السكان بضرورة إحداث تغيير، بنفس القدر الذي يلزم في البلدان النامية.

٥ - وكان هناك تقدير عام للزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي أُعلِن عنها خلال الأيام السابقة، مع الإعراب في الوقت نفسه عن القلق من أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية سيظل أدنى بكثير مما يلزم لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والهدف البعيد الأمد المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأبرز معظم المشتركين الحاجة إلى تحقيق هذا الهدف، حيث دعا أحد الوزراء كل بلد إلى وضع جدول زمني لتحقيق ذلك. واقتُرح اعتبار تلك النفقات استثمارا في المستقبل،

لا تكاليف جارية. وسلَّط بعض المشاركين الضوء على التحدي المتمثل في التمويل الكامل لمبادرة تخفيف عبء المديونية عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإيدز والملاريا والسل. وأعرب بعض المشاركين عن خيبة الأمل من أن مشروع توافق آراء مونتيري لا يقترح الاستعانة بمصادر مبتكرة أخرى لتمويل التنمية، مثل إصدار حقوق سحب خاصة وفرض ضرائب دولية شتى. وأعرب عدد من المشاركين عن الأسف لأن مشروع توافق آراء مونتيري لا يتطرق لموضوع المصلحة العامة العالمية، حيث ألمحوا إلى أنهم سيتابعون هذه المسألة في محافل أخرى.

٦ - وأبرز المشاركون أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست سوى عنصر واحد من مساهمة البلدان المتقدمة في التنمية، وأن العناصر الأخرى يجب ألا تكون متسقة فحسب، وإنما مكمِّلة وداعمة كذلك. وانصب اهتمام خاص على معوِّقات النمو والحد من الفقر، التي تفرضها الحواجز التجارية والإعانات المالية المقدمة من الدول المتقدمة. ونوَّه المشاركون إلى أنه إذا أُلغِيت تلك التدابير، فإن البلدان النامية ستحقق إيرادات تتجاوز بكثير ما تتلقاه من مساعدة إنمائية رسمية. وعلى البلدان المتقدمة أن تُزيل معوقات النمو هذه، لا سيما بالنسبة لأشد البلدان فقرا.

٧ - وأُعرب عن رأي مؤداه أن الديون الخارجية تعتبر من المعوقات الرئيسية الأخرى أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدد كبير من البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا. وأكد بعض المشاركين على ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة مشكلة الديون الخارجية، فالحد من التزامات خدمة الدين يعتبر أمرا حاسما للتمكن من تخصيص موارد داخلية إضافية لأغراض مكافحة الفقر، مثل الصحة والتعليم. ودعا المتكلمون إلى بذل جهود طويلة الأمد للعمل بهمة على تخفيف عبء المديونية من على كاهل البلدان التي تواجه أعباء مديونية لا قِبل لها بها، وذلك بهدف الدعوة إلى شطب الديون تماما.

٨ - وأسهب عدد كبير من المشاركين في إمكانية مساهمة القطاع الخاص في التنمية والقضاء على الفقر. فالبلدان النامية عليها تهيئة الأوضاع الكفيلة بدعم إقامة المشاريع التجارية الخاصة، لا سيما الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المزارع، وتشجيع الاستثمار الخاص، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر. وأُعرب عن القلق من انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليه، خاصة في أفريقيا. ففي بعض الحالات، تبذل البلدان جهودا جبارة للوفاء بشروط اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تحقق إلا تأثيرا ضئيلا على تدفقات الاستثمار أو على ما لدى المستثمر من تصور

للمجازفة. ومع ذلك، شكك عدد من المشاركين في مدى قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، قائلين إنه لا يسهم بالضرورة دائما في تحقيق التنمية أو القضاء على الفقر.

٩ - وأُشير إلى ضرورة بناء قدرات مؤسسية كافية، كما سُلط الضوء على التعقيدات التي تكتنف تحقيق هذا الهدف. وذكر أحد المتكلمين أن المؤسسات التي تعتبر حاليا شروطا أساسية للتنمية قد ظهرت في البلدان الصناعية بفضل التنمية، لا كشرط أساسي لها. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى التنمية الاقتصادية نفسه هو الذي يحدد ما الذي يمكن تحقيقه وتكراره على مستوى تنمية المؤسسات، كما أن نفس الترتيبات ليست هي الأمثل بالضرورة بالنسبة للبلدان كافة.

١٠ - وأعرب بعض المشاركين أيضا عن ضرورة إعادة النظر في تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية، وعن ضرورة تحسين التوازن بين الجنسين.

١١ - والعملية المؤدية إلى مؤتمر مونتيري تستند إلى شراكة جديدة تنطوي على الحوار والمشاورات والشفافية القوية وتقاسم المعلومات بين مختلف شركاء التنمية وأصحاب المصلحة فيها، وهو ما يسهم كله في بناء الثقة وتوافق الآراء. ورحَّب المشاركون بتحسُّن التعاون بين شتى المنظمات المتعددة الأطراف بفضل تمويل عملية التنمية. فمن المتعيَّن مواصلة العمل وتحسين التساوق في السياسة العامة العالمية. والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ، ستكون جزءا من هذه العملية، على أن يستمر الحوار ويثرى على المدى الطويل. وارتأى بعض المشاركين أنه لتحسين تساوق السياسة العامة على الصعيد العالمي، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده من أجل تحسين شؤون الإدارة في العالم. وبإمكان آليات التشاور الإقليمية أن تسهم في هذه العملية.

١٢ - وأقر المشاركون بأن مشروع توافق آراء مونتيري سيكون بحاجة إلى نظام رصد فعال لمتابعة وفاء البلدان والمؤسسات الدولية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني كل بالتزاماته، وذلك لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وكان هناك تأييد لإقامة آلية رسمية لهذا الغرض، حيث اقتُرح أن يكون هذا من مسؤولية الأمم المتحدة، بالتعاون التام والإيجابي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين. ومع ذلك، تم التأكيد على ضرورة ألا تتخذ هذه العملية طابع توجيه الاتهامات، وإنما أن تكون بمثابة وسيلة يرصد بها أصحاب المصلحة ويقيِّمون إسهاماتهم ويتبادلون بها الآراء.